الأمم المتحدة

A/C.4/57/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥

الرئيس: السيد ميتلاند ..... (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65412 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٧٨ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/56/863؛ A/C.4/57/L.8)

١ - **السيد شودوري** (بنغلاديش): لاحظ أنه قد حدث تحسن ملموس في قدرة الأمم المتحدة الأساسية لحفظ السلام. وقال إنه قد أعيد تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيزها في مجالات كثيرة، فتحسنت قدرتها على التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها، الأمر الذي يفترض أنه قد أعطاها فكرة أفضل عن متطلبات النجاح.

٢ - أضاف قائلا إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تعالج شروطاً أساسية مثل التأييد السياسي والوزع السريع واستراتيجية سليمة لبناء السلام، تتضمن جميعها الدول الأعضاء. وإنه ينبغي لها أن تواصل العمل على زيادة التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وينبغي لها أن ترصد تنفيذ توصياتها.

٣ - تهتم بنغلاديش بمسائل معينة اهتماما خاصا. وإن الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتأيد حفظ السلام في جميع مراحله أمر جوهري: فكثيرا عندما تتعثر عملية حفظ السلام يكون هناك افتقار إلى توافق سياسي في الآراء في مجلس الأمن أو تأخر كبير في التوصل إلى توافق الآراء.

٤ - علاوة على ذلك فإن الوزع السريع يتطلب قوات جيدة التدريب والعتاد؛ ومع ذلك فإن دولا أعضاء قليلة جدا هي التي تسهم بصفة متصلة بقوات. ويصعب على المنظمة بشكل متزايد تأمين القوات اللازمة، وإن عدم تقدير الأمم المتحدة الظاهر للبلدان المساهمة بقوات التي يعوَّل عليها هو بلا شك جزءاً من المشكلة. ولقد كان التزام بنغلاديش قويا على الدوام، وأن لها حاليا ٥٠٠ ٥ فرد من حراس السلام في عشر بعثات جارية.

٥ - ثمة مسألة أخرى تثير القلق هي أن استراتيجية بناء السلام اللازمة لتنفيذ نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المهمة جدا في الفترة التالية للتراع قد تقوضت أكثر من مرة بسبب عدم التقين من ترتيبات التمويل، التي يجب أن تكون مؤمَّنة بقدر أكبر.

٦ - **السيد سوانيس فليكساس** (كوبا): قال إنه على الرغم من تعقد الحالات التي تتطلب وزع عمليات حفظ السلام فإن قواعد القانون الدولي يجب أن لا تثنى أبدا، لاسيما مبادئ الميثاق المتمثلة في سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما أن القواعد التقليدية لعمليات حفظ السلام مازالت صحيحة أيضاً: موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا دفاعاً عن النفس وولايات وأهداف وهياكل قيادية محددة بوضوح وتمويل مستقر. وجميع هذه الأفكار الأساسية تتحمل التكرار، وبخاصة عندما يوجد حديث عن مفاهيم جديدة مثل التدخلات الإنسانية المزعومة، التي تنتهك مبدأي السيادة وعدم التدخل.

٧ - يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على أن تكون لديها آليات دينامية تتيح تشغيل بعثة حفظ السلام-بشفافية تامة وتقيد دقيق بأحكام المادتين ١٠٠ و١٠١ من الميثاق- بأسرع ما يمكن عقب اتخاذ قرار بوزعها.واستدرك قائلاً إن كوبا تشعر هي الأخرى بالقلق إزاء التأخر في السداد للدول المساهمة بقوات ومعدات، لاسيما عندما يتعلق الأمر ببلدان نامية. ويجب إنهاء ممارسة نقل الأموال من ميزانية حفظ السلام لسد النقص في الميزانية العادية.

٨ - لا يمكن اعتبار عمليات حفظ السلام حلولا نهائية للمنازعات، التي تنشأ دائما عن مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية. وإلى أن تعالج الأسباب الكامنة ستبقى حلقة مفرغة من المنازعات تتطلب إقرار السلام. ولا يمكن فصل السلام عن التنمية. ومن أكبر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة تخصيص الموارد وفقاً للمطالب المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء واستخدامها حيث توجد أكبر حاجة إليها.

٩ - يمكن تَبيُّن تمييز يدعو إلى القلق في مداولات وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بوزع عمليات حفظ السلام، والنتيجة هي أنه توجد مناطق مفضلة من العالم ومناطق منسية ومناطق محظورة. وما دام هذا هو الحال فإن تمتع العالم بالسلام سيظل حلماً وخيالاً.

١٠ - **السيد كابتاني** (تونس) قال إنه في حين أن وفده يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام للتعامل مع الحالات العاجلة والمعقدة فإن هذه الجهود لا يمكن أن تضمن في حد ذاتها نجاح عمليات حفظ السلام ما لم تكن مصحوبة بتكيُّف ملائم من جانب سائر الفاعلين والشركاء. وتحبذ تونس إجراء مزيد من المناقشات حول آلية التشاور بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وتحث على تلافي اتباع نهج انتقائي يميل إلى قصر المشاركة في تلك المناقشات على البلدان المساهمة بقوات كبيرة.

١١ - استطرد قائلاً إن وفده يعتبر تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ذا أهمية كبرى، لاسيما مع المنظمات القائمة في أفريقيا. وقال إن البلدان الإفريقية مصممة على تولي مسؤولياتها لمعالجة الأسباب الكامنة للمنازعات. بيد أنه يلزم أيضا تقديم دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتهيئة الظروف المثلى للنجاح، لاسيما فيما يتعلق بالاتحاد الإفريقي وآلياته لمنع المنازعات وإدارتها وحلها.

١٢ - شاركت تونس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينات، وتعتزم مواصلة هذه السياسة.

١٣ - **السيد فراجيلي** (البرازيل): لاحظ أنه بعد أن استعرضت إدارة عمليات حفظ السلام إجراءاتها وكيفتها حسب الوضع العالمي وتحديات عمليات حفظ السلام المتزايدة التعقيد أسست إصلاحاً شاملا، انطوى على تغيير ثقافتها الإدارية وتقوية قدرتها على التخطيط الاستراتيجي، والتركيز على سرعة الاستجابة والوزع. وينتظر أن تقوي الإصلاحات الإدارية في الإدارة علاقاتها ومشاوراتها مع البلدان المساهمة بقوات، وأن تسمح لها بالاستجابة بمزيد من السرعة والكفاية لاحتياجات الأفراد في الميدان، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة والأمن، وأن تعزز زيادة الحوار مع الهيئات الأخرى التابعة للأمانة العامة.وسوف يكون التعاون بين اللجنة الخاصة وفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام مفيدا بصفة خاصة وسوف يعزز بلا شك التبادل النامي للمعلومات والأفكار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، الذي يؤدي فعلاً إلى تفهم أكبر لمشاكل كل بعثة ويوحي بالأعمال البديلة الممكنة.

١٤ - ينبغي إيلاء الاهتمام بصفة خاصة للسداد للبلدان المساهمة بقوات لأن التأخر في الدفع للبلدان النامية يحد من قدرتها على الإسهام بأفراد. وقال إن وفده ينتظر باهتمام تقرير الأمانة العامة عن الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات في امتثال متطلبات الوزع السريع حتى يمكن مناقشة التوصيات المتعلقة بالتغلب عليها في الدورة المقبلة للجنة الخاصة.

١٥ - إن الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام تعكس تعقد المنازعات ذات الصلة. وينبغي أن لا يعتبر حفظ

السلام تدخلا منعزلا بل جزءاً من عملية تشمل منع المنازعات والعمل على قيام حوار سياسي داخلي وتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات المؤسسية وإقرار السلم بعد المنازعات عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينطوي حفظ السلام على مهام كثيرة شاملة لعدة تخصصات: صيانة الأمن والدفاع المدني والمساعدة الإنسانية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويلزم تحسين تحديد دور الشرطة المدنية والمسؤولين المدنيين الذين يمكن أن يساعدوا كثيراً في عملية التعمير بعد النزاع. ويجب بصفة خاصة تحسين التدريب على حفظ السلام، وترى البرازيل أن الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة في هذا المجال تبعث على التفاؤل.

١٦ - **السيد نيكولسكو** (رومانيا): قال إن المخالفات التي يرتكبها أفراد قوات حفظ السلام تزيد من معاناة السكان المحليين المعذبين. وأضاف قائلا إن إلحاق أمين مظالم بكل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للاستماع إلى أي شكاوى محلية سيكون خطوة أولى مفيدة في إطار سياسة عدم التغاضي على الإطلاق عن أي حيد عن مدونة قواعد السلوك؛ وحينئذ يمكن للدول الأعضاء أن تفي بمسؤوليتها عن إدارة قواتها الوطنية.

١٧ - إن جوانب بعثات حفظ السلام المتعلقة بالسلامة والأمن قد عولجت بصورة بناءة في تقرير اللجنة المخصصة المعنية بنطاق الحماية القانونية في ظل اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وينبغي تنفيذ حلول من النوع الذي أوصى به الأمين العام.

١٨ - تؤيد رومانيا العمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام لوضع أنموطات تدريبية نوعية موحدة، وترحب بالحلقات التدريبية المفيدة التي عُقدت في مناطق مختلفة. وقد ثبتت فائدة الترتيبات التدريبية الثنائية بين البلدان التي قد تساهم بقوات، ومن المفيد النظر في نهج إقليمي.

١٩ - لزيادة التقدم المحرز في إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام ينبغي إلحاق جهات وصل جنسانية رفيعة المستوى ببعثات الأمم المتحدة. وينبغي عكس تضاؤل مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك ينبغي تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في حالات النزاع، وتعيين مستشارين خاصين بشأن هذا الموضوع، عند الاقتضاء، في عمليات حفظ السلام.

٢٠ - أصبح وجود الشرطة المدنية في عمليات معينة لحفظ السلام أمراً ضرورياً، وينبغي للأمانة العامة أن تواصل وضع قواعد وإجراءات لمشاركتها، وذلك بتشاور وثيق مع الدول الأعضاء.

٢١ - توقيع مذكرة تفاهم قبل وزع أي قوات وطنية في بعثات حفظ السلام أمر ضروري لضمان السداد للدول المساهمة بقوات في المواعيد المقررة. وينبغي للأمانة العامة أن تجد طريقة للدفع بصفة منتظمة للأفراد اعتبارا من الشهر الأول من البعثة، وأن تحسب مبلغ سداد مبكر عن المعدات يستحق في نهاية فترة الستة أشهر الأولى.

٢٢ - ينبغي تقاسم الخبرة القيمة للواء الاحتياطي العالي الاستعداد حتى يمكن تكوين فرق متعددة الجنسيات في البعثات المقبلة لحفظ السلام.

٢٣ - تعتزم رومانيا- التي تسهم حاليا بمراقبين عسكريين ووحدات شرطة خاصة وشرطة مدنية في سبع بعثات جارية-مواصلة الإسهام في عمليات حفظ السلام.

٢٤ - **السيدة بكسا-كرافيك** (بولندا): أشادت بجميع أفراد قوات الأمم المتحدة العسكرية والمدنية لحفظ السلام الذين جادوا بأرواحهم من أجل قضية حفظ السلام، ورحبت بالتقدم المحرز في تقوية قدرة الأمم المتحدة على

الـوزع الســريع وتخطيطهــا لعمليــات الســلام وإدارتهــا، وتوحيدها لتدريب حراس السلم.

٢٥ - سوف توقع بولندا في المستقبل القريب مذكرة تفاهم مع نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وسوف توزع كتيبة ميكانيكية تلحق باللواء الاحتياطي العالي الاستعداد. وإن من شأن استخدام مخزونات الوزع الاستراتيجي لدعم بعثات حفظ السلام المعقدة مع سلطة الالتزام الواضح قبل الولاية والوزع السريع أن يعزز قدرة إدارة حفظ السلام على إيفاد بعثات السلام في حيينها تعزيزاً كبيراً. ويلزم بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بقوائم الاستدعاء الفوري وتوحيد الإجراءات اللوجيستية لكن الإدارة قد أعدت دليلا مفيدا عن إجراءات التشغيل الموحدة.

٢٦ - ينبغي أن يكون هناك تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات حفظ السلام ومنع المنازعات والتعمير بعد المنازعات لتلافي الازدواجية.

٢٧ - تحتاج عمليات السلام المتعددة المهام إلى مراقبين عسكريين وخبراء مدنيين وشرطة. وتواصل بولندا تحسين إجراءاتها الداخلية لتوظيف وتدريب ووزع هؤلاء الأفراد، بما في ذلك وحدات شرطة خاصة وخبراء في نزع السلاح وعاملين إنسانيين وقضاة وحرس حدود ومستشارين إداريين. وهي ترسل حاليا إلى الميدان وحدة شرطة خاصة في كوسوفو، وسوف تسهم قريبا في عملية-في البوسنة والهرسك. ونظمت مؤخرا علاوة على ذلك دورة تدريبية إقليمية للشرطة المدنية بمشاركة من خمسة بلدان من وسط أوروبا.

٢٨ - فيما يتعلق بمسألة المنظور الجنساني ترحب بولندا بزيادة دور المرأة في حفظ وبناء السلام خلال العامين الماضيين. وإن تعيين مستشارين جنسانيين ومستشارين في حماية الأطفال حاليا في بعض البعثات سيساعدها على النجاح في عملها.

٢٩ - إن سلامة وأمن أفراد قوات حفظ السلام مسألة ذات أولوية قصوى. وينبغي إجراء استعراض شامل آخر لفعالية التدابير التي تضمن أمنهم، لاسيما في بعثات المراقبين. وينبغي أن يكون في استطاعة الأمم المتحدة الدفاع عن نفسها وعن جميع عناصر البعثة بموجب قواعد أقوى للاشتباك؛ وهذا أمر مختلف عن فرض السلام ولكنه يشمل جميع الوسائل السلمية المندرجة في تعريف الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣٠ - وإن بولندا إدراكاً منها للأهمية القصوى لمساهمات القوات قد انضمت إلى العمليات الجارية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وتواصل الوفاء بالتزامها القديم العهد في البلقان وفي الشرق الأوسط، وهي على استعداد لمواصلة الإسهام في قضية السلم والأمن.

٣١ - **السيد جالانغو** (كينيا): لاحظ نجاح عمليات حفظ السلام مؤخراً في سيراليون وأثيوبيا/إريتريا وتيمور الشرقية. وأردف قائلا إن حكومته قد أسهمت بقوات في عمليات عديدة لحفظ السلام، وأنها تقوم بنشاط كبير في الجهود المبذولة من أجل التسوية السلمية للمنازعات في أفريقيا. بيد أنه يشعر بالقلق إزاء مستوى التزام الأمم المتحدة بصيانة السلم والأمن الدوليين في أفريقيا.

٣٢ - على الرغم من التسليم في مؤتمر قمة الألفية بضرورة صيانة السلم والأمن الدوليين، لاسيما في أفريقيا، والتزام مجلس الأمن بمنح أولوية متساوية لجميع مناطق العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وخصائص أفريقيا فإن المتابعة كانت مخيبة للآمال. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً كان الوزع خلال المراحل المختلفة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطيئاً وفشل في سد الفراغ

الأمني الناجم عن انسحاب القوات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى تجدد الاشتباكات الإثنية في الجزء الشرقي من البلد. وخلال المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء ذلك الفراغ الأمني وعدم قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على حراسة البلد بأكمله، والحاجة إلى مساعدة من الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه يجب على الأمم المتحدة أن تعالج هذه المشكلة على وجه السرعة لضمان عملية السلم وتلافي حدوث كارثة إنسانية أخرى. وفي السودان والصومال توجد أيضاً حاجة إلى التزام قوي من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان نجاح محادثات السلام وتحقيق المصالحة وإقرار سلام دائم.

٣٣ - على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتحسين وإسراع عملية سداد تكاليف القوات ومعالجة المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات فإن التأخر في السداد والمشاكل المتعلقة بالتدفق النقدي مازالت مستمرة. ومن الضروري أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وأن تدفع إشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وينبغي منح الأولوية للبلدان النامية، لاسيما البلدان المساهمة بقوات والقريبة من منطقة البعثة، في شراء السلع والخدمات اللازمة لدعم عمليات حفظ السلام. وينبغي تشجيع الموردين في تلك البلدان على عرض سلع وخدمات على الأمم المتحدة.

٣٤ - أعرب عن قلقه لأنه يبدو أنه قد بدأ ينشأ وضع تساهم فيه البلدان النامية بقوات في حين يأتي القادة من البلدان المتقدمة، وأكد أنه ينبغي الاحتفاظ بالمناصب التي مثل منصب قائد القوة ونائب قائد القوة ورئيس الأركان للبلدان المساهمة بقوات كبيرة. وعلى الرغم من أنه يرحب بالجهود الرامية إلى تنشيط نظام ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية فإنه يلزم مزيد من التشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام لمعالجة الصعوبات المالية واللوجيستية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات.

٣٥ - رحب بالاهتمام الذي أعربت عنه الأمم المتحدة ومجموعة البلدان الصناعية الرئيسية وقال إن الثمانية مؤخراً بتحسين القدرة الإفريقية على حفظ السلام، وقال إنه يتطلع إلى إنشاء الفريق العامل المعني بهذه المسألة، الذي تأخر كثيرا، ويجب أن يتم على وجه السرعة. وأردف قائلاً إن وفده يؤيد أيضا أي جهود ترمي إلى تقوية النظام القانوني لحماية موظفي الأمم المتحدة. وإنه يجب على الأمم المضيفة أن توافق بصورة خاصة على اعتبار الهجمات على موظفي الأمم المتحدة جرائم يعاقب عليها القانون.

٣٦ - **السيد هيتون** (نيوزيلندا): قال إنه قد أحرز تقدم كبير في تحسين فعالية إدارة عمليات حفظ السلام. وإنه تجري تغييرات كبيرة وأنه سيركز في المستقبل بقدر أكبر على العمليات الميدانية. وأعرب عن تأييد وفده لاعتزام الإدارة التركيز على ست مسائل بارزة هي: الوزع السريع وتحسين القدرة الإفريقية على حفظ السلام والتدريب والإصلاح الأمني ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، والاستراتيجية الشاملة لسيادة القانون في سياق حفظ السلام؛ وأفضل الممارسات.

٣٧ - بيد أنه من المهم عدم إغفال مسائل مثل شَغل المناصب الرئيسية وتوضيح القيادة الداخلية والخارجية والسيطرة على عمليات السلام وزيادة الشفافية وسلامة وأمن الأفراد، وبلوغ القدرة الجنسانية الدنيا على الأقل، بما في ذلك الحاجة إلى مستشار جنساني في إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٨ - إن الجهود التي تبذلها دائرة تكوين القوة والأفراد العسكريين لإصلاح نظام الترتيبات الاحتياطية تحتاج أيضا إلى متابعة لكي تعكس توصيات الدول الأعضاء. ويجب

شرح ما لهذه الجهود من أهمية لتحسين الكفاءة، بوضوح للجنة الخامسة.

٣٩ - ينبغي أن تنظر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة بقدر أكبر من التفصيل في ورقة السياسة العامة المتعلقة بالقيادة والسيطرة، التي وزعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لتوضيح الفروق الطفيفة وكفالة أن تفهم جميع الأطراف بصورة تامة مستويات السلطة والمسؤولية. ورحب ترحيبا كبيرا بالاجتماعات المشتركة المعقودة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لتحسين الشفافية والتنسيق. وبالمثل ينبغي أن تعقد الأمانة العامة مزيدا من الاجتماعات غير الرسمية للتزويد بالمعلومات لإبقاء البلدان المساهمة بقوات على علم بما يجري.

٤٠ - أعرب عن تأييد وفده لاستراتيجيات تطوير سيادة القانون لتيسير الانتقال من حفظ السلام إلى بناء الدولة وكذلك مبادرات مثل برنامج الشراكة لبناء السلام وسيادة القانون بين رابطة الأمم المتحدة للولايات المتحدة وجامعة هارفرد، وقال إنه يتطلع إلى توزيع تقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والفرقة العاملة المعنية بالأمن لوضع استراتيجيات لسيادة القانون لعمليات السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون مع الفاعلين الوطنيين لكفالة الانتقال بنشاط إلى بناء الدولة باعتبار ذلك أفضل ضمان للسلم والأمن الإقليمي والدولي. كما ضم صوته إلى صوت ممثل الأردن في تأكيد أنه يجب على حراس السلام التقيد بمدونة مقبولة لقواعد السلوك؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل أن يكون الأفراد المقدمين للاضطلاع بمهام حفظ السلام مدربين على المستويات اللازمة.

٤١ - **السيد شترومن** (النرويج): قال إن الحلقة الدراسية التي سترعاها حكومته احتفالا بمرور عشر سنوات على إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام وستعقد في المقر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ستتيح فرصة في الوقت المناسب لاستعراض الدروس المكتسبة والتفكير في التحديات الأهم التي تواجه عمليات حفظ السلام. فحفظ السلام هو مثلاً عنصر رئيسي في جهود معالجة المنازعات المعاصرة، وأعرب عن تأييده لتوسيع ولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتشمل بناء السلام. وعلى المستوى التشغيلي تضمنت عدة بعثات عناصر لحفظ السلام وبناء السلام ومن الضروري أن ينعكس هذا التعقد الجديد في المناقشات المتعلقة بالسياسات.

٤٢ - تبين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع أوجه تعقد عمليات السلام الراهنة لأنها تضم العنصرين العسكري والمدني: القوات والتخطيط المبكر وترتيبات التمويل. وكثيرا ما تسبب مشاكل التمويل والتخطيط نكسات في الجهود الرامية إلى إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في مناطق النزاع، وأكد ضرورة إدماج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع في التخطيط المبكر الذي تضطلع به فرقة العمل المتكاملة للبعثة. وأعرب أيضا عن اعتقاده أنه ينبغي تمويل التدابير الأولى لإعادة إدماج القوات التي تم تسريحها من الاشتراكات المقررة.

٤٣ - نظمت حكومته في أوسلو في وقت سابق من عام ٢٠٠٢ حلقة ضمت ممثلين للفاعلين المعنيين المشتركين في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع ومن المزمع الاضطلاع بمتابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بهدف تكوين مجموعة من العاملين لعمليات الأمم المتحدة. وفي حين ستقوي مثل هذه المبادرات القدرة التشغيلية فإن هناك حاجة في إدارة عمليات حفظ السلام إلى مزيد من الدعم والتوجيه الاستراتيجي لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع.

٤٤ - كما أعرب عن تأييد وفده لإنشاء مركز تنسيق جنساني في الإدارة، ورحب بتركيز وكيل الأمين العام على إصلاح قطاع الأمن واستراتيجيات سيادة القانون، التي تتطلب نهجاً ابتكارياً لتحسين التنسيق بين الهيئات العسكرية والإنمائية مع مراعاة الولايات والأدوار الموجودة في نفس الوقت. وقال إنه يتطلع أيضا إلى تزويد وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام بكل ما تحتاجه من الموظفين وبدء تشغيلها بنهاية عام ٢٠٠٢، وأنه ينبغي إشراك البلدان المساهمة بقوات في تحديد أفضل الممارسات.

٤٥ - قال إن حكومته تعلق أهمية كبرى على تقوية النُهج الإقليمية لإدارة المنازعات، ونظرا للتحديات الخاصة الموجودة في أفريقيا فإنها قد ركزت جهودها على تطوير القدرة على حفظ السلام وبناء السلام في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٥ من خلال برنامج التدريب من أجل السلام. وظلت ملتزمة بتحقيق التوافق بين الجهود الثنائية في هذا الميدان. ورحب بإنشاء آلية التشاور الجديدة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، التي يجب تنفيذها تنفيذا تاما ومواصلة تحسينها لجعل الاجتماعات المقبلة أكثر موضوعية وديناميةً.

٤٦ - **السيد موسامباشيمي** (زامبيا): لاحظ مع التقدير قرار منح ميدالية داغ همرشلد لحراس السلام الذين ضحوا بحياتهم في خدمة الأمم المتحدة.

٤٧ - رحب بالتقدِّم المحرز في مسألة المخزونات الإنمائية الاستراتيجية وكذلك وضع نظام جديد لإدارة الموجدات سينشأ في قاعدة الأمم المتحدة اللوجيستية في برنديسي، وحث الإدارة على ضمان التوزيع الجغرافي العادل للوظائف الخاصة بهذين النظامين الجديدين. وأعرب عن بالغ قلقه لأنه على الرغم من أن البلدان النامية تساهم بمعظم القوات في بعثات الأمم المتحدة فإنها لم تحصل بعد على نصيبها العادل من التعيينات في المناصب الرفيعة المستوى، وتساءل عما إذا كان ذلك راجعا إلى عدم الثقة في ضباط البلدان المساهمة بقوات أو إلى محسوبية لصالح البلدان المتقدمة.

٤٨ - لاحظ مثلاً أنه قد عُيَّن ضابط من العالم المتقدم لقيادة بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا على الرغم من أن بلده لم يساهم بأي قوات، وطلب من الإدارة تسويغ تعينه. وفضلا عن ذلك فإن المستشارين العسكريين الخمسة جميعا هم من العالم المتقدم، وقال إنه يشعر أنه قد حان الآوان للنظر في تعيين ضباط من البلدان النامية، وتساءل عما إذا كان ينبغي شغل هذا المنصب بالتناوب بين المجموعات الإقليمية. كما أيد بقوة زيادة القدرة الجنسانية في الإدارة، ولاحظ أنه يوجد عدد كبير من الضابطات القديرات في البلدان النامية، بما فيها زامبيا، يستحق النظر في تعيينه.

٤٩ - وجه نداءً من أجل تقديم تمويل كافٍ لاستكمال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأردف قائلا إن تحسن الحالة في الأخيرة قد زاد من احتمالات إقرار السلم، وأنه ينبغي عدم تفويت هذه الفرصة، ودعا إلى التنفيذ التام للمرحلة الثالثة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - **السيد بيندِيزا** (أوغندا): أيد قضية حفظ السلام وأشاد بالذين ضحوا بحياتهم في خدمة الأمم المتحدة. وأشار في هذا الصدد إلى إنه في حين كان هناك عدد كبير من البعثات الناجحة فإن بعثات أخرى كانت مدمرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حد بعيد إلى مشاكل متعلقة بالتأخر في الوزع والمنع.

٥١ - أضاف قائلا إن البعثات الناجحة تمتعت بسرعة تخصيص الموارد والوزع. واتسمت البعثات الفاشلة بتأخرات أدت إلى تفاقم الحالة وازدياد المعاناة. ولذا أكد ضرورة أن

يعمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل حاسم وبسرعة، وأن يقدم الموارد الكافية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٢ - من المهم أيضا منع المنازعات بتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية: قلة التنمية الاقتصادية وانتشار الأسلحة الصغيرة والاشتباكات الإثنية والفقر. وتوجد بشكل قاطع صلة بين السلام والتنمية، وينبغي تقوية الآليات القائمة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. وينبغي حشد الموارد وتقديم التأييد السياسي واتخاذ الأعمال الوقائية في الوقت المناسب، والعمل على إقامة سلم دائم ومؤسسات وطيدة في الأوضاع التي يسودها عدم الاستقرار، ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في نجاح عمليات حفظ السلام وأن توجد إطاراً للسلم الدائم في حالات النزاع.

٥٣ - **السيدة أوغنيانوفاك** (كرواتيا): قالت إن كرواتيا تؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809) وأنها ملتزمة بتنفيذها. كما تؤيد إصلاح العلاقات القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق عمليات حفظ السلام، وترحب ببدء هذه العملية بإشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإدارة التالية للنزاع في أفريقيا وبتقوية تشاور المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس الأمن.

٥٤ - تشارك كرواتيا حاليا في عمليات حفظ السلام في أثيوبيا وإريتريا وسيراليون وكشمير، وتتخذ خطوات لوضع سياسات واتخاذ قرارات حكومية مناسبة بهدف تكثيف مشاركتها. وإلى جانب ذلك تقوم كرواتيا بتطوير وحداتها العسكرية للمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما أنها مستعدة للاشتراك مع دول أخرى في هذه العمليات.

٥٥ - وافقت الحكومة مؤخرا على مذكرة تفاهم تتعلق بنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية توفر كرواتيا بموجبها ما يربو على ١٠٠ مراقب عسكري وجندي وخبير في الأسلحة وشرطي ستوضع أسماء معظمهم في قائمة للاستدعاء عند الحاجة وسوف تواصل كرواتيا دعم الجهود المبذولة لتقوية قدرات إدارة عمليات حفظ السلام من ناحية الخبرة العسكرية. كما تشارك في وضع أنموطات تدريبية نوعية موحَّدة، مع التركيز بصفة خاصة على تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. وتجري استعدادات مكثفة فيما يتعلق بمركز العمليات العسكرية الدولية في زغرب تشتمل على برامج تدريب لضباط أركان الحرب ومراقبين عسكريين وتعاون مدني عسكري. وتعتزم كرواتيا توفير المركز أيضا للمشاركين من دول أخرى.

٥٦ - **السيد بوزاي** (تركيا): لاحظ مع الارتياح المنجزات الأخيرة في تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام على أساس تقرير الإبراهيمي. ودعا إلى اتخاذ خطوات إضافية ملموسة لتحسين القدرة على الوزع السريع- وتحقيقا لهذه الغاية انضمت تركيا إلى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وقائمة استدعاء فوري للعسكريين، ورحب بتنفيذ فكرة مخزونات الوزع الاستراتيجية. ودعا علاوة على ذلك إلى تحسين التعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة إلى البعد اللوجيستي للوزع السريع، وقال إنه يتطلع إلى الحصول على معلومات عن النظام الجديد لإدارة الموجودات خلال الدورة المقبلة للجنة الخاصة.

٥٧ - رحب باقتراح تكوين قوات مترابطة على مستوى اللواء، ولا سيما ألوية مؤلفة من قوات من بلدان من نفس المنطقة الجغرافية، واستشهد بالمثال الناجح للواء جنوب شرقي أوروبا، وهو قوة سلام متعددة الجنسيات شكِّلت مؤخرا وهي على أهبة الاستعداد للتعاون في إطار الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد تركيا لزيادة قدرة فرقة الشرطة المدنية وإعداد قائمة استدعاء فوري للشرطة المدنية.

٥٨ - أشار إلى ما للتدريب من أهمية حيوية لنجاح عمليات حفظ السلام، ورحب بالإعداد الجاري لأنموطات تدريبية نوعية موحَّدة. وأضاف قائلاً إن تركيا قد أنشأت مركزاً تدريبياً في أنقرة في إطار شراكة برنامج السلم، وأنها على استعداد لاستخدامه باعتباره وسيلة لتحسين القدرة التدريبية من أجل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن ترحيب تركيا أيضا بالجهود المبذولة لتطوير القدرات التدريبية في بعثات حفظ السلام ذاتها.

٥٩ - توجد حاجة إلى إجراء تحليل دقيق لبعد سيادة القانون في عمليات حفظ السلام؛ ومن المهم للغاية أن تجري الأمم المتحدة مزيدا من التشاور الوثيق مع السلطات في البلدان المعنية حتى لا يفرض عليها شكل معين لسيادة القانون.

٦٠ - خلال نصف القرن الماضي شاركت تركيا في عمليات لحفظ السلام في أنحاء كثيرة من العالم كان آخرها في أفغانستان مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومازالت راغبة في تقاسم الخبرة المكتسبة في تلك العمليات مع جميع البلدان الراغبة في الاستفادة منها.

٦١ - **السيد جايسوال** (الهند): قال إن مشاركة الهند في حفظ السلام تعبر عن التزامها بتقوية منظومة الأمم المتحدة والسلم والأمن الدوليين. وقد ساهمت الهند حتى الآن بقوات يبلغ قوامها أكثر من ٠٠٠ ٥٨ فرد في عمليات حفظ السلام في عدة بعثات في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن أكثر من ١٠٠ من حراس السلام الهنود قد ضحوا بحياتهم في أداء للواجب فإن شعور الهند بالتزامها لم يتزعزع.

٦٢ - بيَّن آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بعلميات حفظ السلام (A/56/863) أن اللجنة تواصل تقديم توصيات بشأن عمليات حفظ السلام. واشتركت الهند في آلية تقوية التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، التي مازالت تحتاج إلى مزيدٍ من العمل. ومن الأرجح أن يكون للتفاعل الدوري الهادفً المستمر مع البلدان المساهمة بقوات أثر إيجابي في قرارات مجلس الأمن.

٦٣ - أعرب عن تأييد الهند للتوصية الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) فيما يتعلق بوزع عمليات حفظ السلام خلال ٣٠ أو ٩٠ يوما من اعتماد الولاية، حسب مدى تعقد العمليات. ودعماً للجهود الرامية إلى تطوير مفهوم إيجاد قيادة بعثة نوعية تعهدت الهند بتقديم لواء و٦٠ ضابطاً لقائمة الاستدعاء الفوري. وفيما يتعلق بوزع الشرطة المدنية أعرب عن اعتقاده أنه ينبغي للدول الأعضاء وضع نُهج مبتكرة لزيادة فعالية عمليات الوزع. وسوف تواصل الهند تعاونها مع الدول الأخرى ومع الأمانة العامة تحقيقا لهذه الغاية.

٦٤ - مما لا شك فيه أن تكوين مخزونات وزع استراتيجية لكي تجهز الأمانة العامة البعثات المعقدة بالوضع المسبق لمعدات في القاعدة اللوجيتسية في برنديسي سيكون مفيداً لعدد كبير من البلدان المساهمة بقوات التي لا تستطيع وزع قوات كاملة العتاد ومكتفية ذاتياً. وأضاف قائلا إن توافر القدرات الاستراتيجية للنقل الجوي والبحري في الوقت المناسب أمر حيوي لنجاح الوزع السريع ويخدم قضية حفظ السلام على نحو أفضل.

٦٥ - لاحظ التقدم المحرز في وضع أنموطات تدريبية نوعية موحَّدة. واستطرد قائلا إنه إذا وضعت قواعد عالمية لعمليات السلام، والأمثل أن تضعها الأمم المتحدة بالتشاور مع الدول الأعضاء، فإن جميع الدول والمنظمات الدولية ستقبلها وتنفذها. وأعرب عن سرور الهند لاستضافتها دورة دولية، بالتعاون مع دائرة التدريب والتقييم في إدارة حفظ السلام، للبلدان الحديثة الإسهام بالقوات. وينتظر أن تتيح هذه

الدورة فرصة ممتازة لتقاسم الخبرات وفهم مختلف جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦٦ - أعرب عن ارتياح وفده لملاحظته أنه يجري تحسين عملية سداد النفقات وتكاليف المعدات، لأن عدم دفع التكاليف يُلقي عبئاً هائلاً على البلدان النامية. وأردف قائلا إن الهند دائنة بمبلغ ٦٥ مليون دولار تقريباً.

٦٧ - أعرب عن ترحيب حكومته بالجهود المبذولة لتحسين قدرة البلدان الإفريقية على حفظ السلام، وبالشفافية التي اتسمت بها التعيينات الأخيرة في الإدارة. بيد أن ارتفاع نسبة البلدان النامية بشكل غير متناسب بين البلدان المساهمة بقوات مسألة لا يمكن السكوت عليها. فافتقار بعض الدول الأعضاء إلى الإرادة السياسية اللازمة ينتقص من الطبيعة العالمية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن تلك الدول تتعرض لتهمة الكيل بمكيالين لأنها كانت راغبة في الإسهام في العمليات في أوروبا وتمانع في الإسهام في العمليات في أفريقيا. وعلاوة على الجانب السياسي فإنه توجد مسألة القدرة. والهند على استعداد للاشتراك في مناقشه صريحة لهذه المسألة في الدورة القادمة للجنة الخاصة، وتتطلع إلى مواصلة الحوار مع غيرها من الدول الأعضاء.

٦٨ - **السيد فانخام**. (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أشار إلى الحاجة إلى التقيد الدقيق بمبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية في جميع عمليات حفظ السلام وكذلك الأهمية الدائمة للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا دفاعاً عن النفس. وقد أحرز تقدم كبير في تحقيق القدرة على الوزع السريع، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد بعيد إلى الـ ١٤٠ مليون دولار المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٦ لإنشاء مخزونات وزع استراتيجية. وأعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة لبناء قدرة على الوزع خلال ٣٠ أو ٩٠ يوما من أجل الطوارئ المعقدة، وكذلك لخطط تحسين نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وتطوير مفهوم قيادة بعثة نوعية.

٦٩- حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها دون أي شروط لتيسير السداد في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات. وإن وضع الأنموطات التدريبية النوعية الموحَّدة وإنشاء وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام تطوران يستحقان الترحيب وإن كان يتعين تزويد وحدة أفضل الممارسات بعدد كاف، من الموظفين. وعملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين تمثيل الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا في الإدارة. كما دعا البلدان المتقدمة إلى أن تبدي قدراً أكبر من الالتزام بعمليات حفظ السلام بالإسهام بمزيدٍ من القوات.

٧٠ - **السيد سكوت** (استراليا): رحب بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، ولاسيما فيما يتعلق بتحسين التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها، وزيادة سرعة الوزع، والاتجاه إلى منح ولايات واقعية مدعمة بموارد كافية. بيد أن هناك حاجة إلى أفكار جديدة لكفالة أن تواصل اللجنة وكذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الاضطلاع بدور مفيد في الإصلاحات الجارية. وحذر اللجنة من الانشغال أكثر من اللازم باستعراض تفاصيل التقرير بحيث لا تستطيع رؤية الصورة بأكملها. وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تقدم مشورة ومبادئ توجيهية عامة دون زيادة العبء الوثائقي أو اعتماد توصيات جديدة قبل تنفيذ التوصيات الموجودة. فهذا النهج سيتيح للجنة الخاصة أن تعمل بصورة ابتكارية وتعاونية مع الأمانة العامة. وينبغي للأمانة العامة من جانبها أن تنظر بصورة دورية، وبلا شك قبل الدورات الموضوعية للجنة الخاصة،

في المسائل الرئيسية التي تحتاج فيها إلى توجيهات من اللجنة الخاصة.

٧١ - استطرد قائلا إن هناك حاجة إلى عدة تنقيحات في مجال إدارة وتنفيذ عمليات بناء السلام. وإن أوجه القصور في التعيين والتخطيط للخلافة في إدارة عمليات حفظ السلام قد أدت إلى عدة ثغرات في مناصب حيوية وتقوض قدرة الإدارة على الاستجابة للتحديات الجديدة. وينبغي أن يصبح تحسين التنسيق بين أنشطة منع المنازعات وحفظ السلام وبناء السلام مجال اهتمام رئيسي للجنة الخاصة. وعلى وجه الخصوص يتوقف الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى الإنعاش بعد التراع على مستوى دعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع. ومن المفيد أن يُعرف من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما إذا كانت مرتاحة للمذهب الحالي والتوجيهات التي تحصل عليها عن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع، وما إذا كانت تحتاج إلى مزيد من المساعدة من اللجنة الخاصة. وأعرب عن تأييد وفده للنهج الأشمل المتعلق بسيادة القانون وإقامة العدل، وأردف قائلا إن استمرار شغور وظيفة مستشار الشرطة التي برتبة مد-٢ مازال يحد من التقدم المحرز في شؤون الشرطة الوطنية. ويجب تزويد وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام بعدد كافٍ من الموظفين وتمكينها من الإسهام بنشاط في التخطيط لحفظ السلام وإدارته.

٧٢ - ينبغي للجنة الخاصة أن تحيط علما في سياق العمل الجاري في اللجنة السادسة فيما يتعلق بنطاق الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة بالتوصية التي مفادها أن الأحكام الرئيسية للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها ينبغي أن تدمج في اتفاقات مركز القوات ومركز البعثات والبلد المضيف. كما ينبغي أن تنظر في المدى الأطول في الشرط المتعلق بـ ''إعلان المخاطرة'' الوارد في المادة ١ (ج) '٢' من الاتفاقية الذي ينفي بصورة تعسفية الحماية القانونية لمعظم عمليات الأمم المتحدة.

٧٣ - **السيد أيودهايا** (تايلند): قال إن عالمية الأمم المتحدة وحيادها ضروريان لعملها في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. وإن العمل المتعدد الأطراف هو النهج الوحيد الصحيح لحل حالات التراع المتفجرة. وفي حين أنه يرحب بقيام إدارة عمليات حفظ السلام بوضع مواد ودورات تدريبية موحَّدة تمكن من تحسين إعداد القوات لمهام حفظ السلام فإنه ينبغي تركيز الجهود أيضا على التدريب أثناء البعثة. وقد اشترك بلده في هذا السياق في استضافة دورة الأمم المتحدة الأولى لفرقة المساعدة التدريبية/ضباط خلية تدريب البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٧٤ - نظرا لما للوزع السريع من أهمية لنجاح البعثة فإنه من المشجع ملاحظة دعم نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. ومع ذلك فإن التزام الدول الأعضاء وكذلك كفاية الدعم المادي والمالي يظلان ضروريين لنجاح البعثة في النهاية. وطالب بمزيد من الشفافية في تعيين الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام، ولاسيما فيما يتعلق بالتعيين في المناصب الرفيعة. وأضاف قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبرى على سداد تكاليف القوات والمعدات التي تملكها الفرق في الوقت المناسب. وفي حين رحب بالتحسينات التي أُدخلت في هذا الصدد فقد حث الدول الأعضاء على أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون أي شروط لتلافي إلقاء أعباء مجحفة على البلدان المساهمة بقوات. ومن المفيد أيضا معرفة التقدم المحرز في معالجة طلبات التعويض عن حالات العجز والوفاة. واستطرد قائلا إن موضوع سلامة وأمن حراس السلام مازال يثير بالغ القلق. ومن ثم فإن قدرة الأمانة على الاضطلاع بتقييمات المخاطر تحتاج إلى تقوية وإرسال المعلومات ذات الصلة بسرعة إلى البلدان التي ينتظر أن تساهم بقوات. وينبغي وضع مبادئ

توجيهية وتدابير احتياطية لتزويد حراس السلام بالأدوات اللازمة لتقييم وأداء عملهم بسلامة.

٧٥ - ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات الإقليمية والبلدان الراغبة في المشاركة في جهود حفظ السلام بإيجاد السُبل والوسائل اللازمة لتيسير مشاركتها. وينبغي لها أن تعلق قدراً أكبر من الأهمية على الإعلام بتوطيد العلاقات بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الإعلام. فنجاح البعثات يعتمد على تأييد الرأي العام على المستويين الدولي والمحلي. واختتم بيانه بأن أشار إلى أن حفظ السلام هو الملاذ الأخير عندما تفشل المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع.

٧٦ - **السيد خالد** (باكستان): أعرب مجدداً عن تأييد باكستان لقرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) والتدابير والآليات الأخرى المنشأة لتقوية التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ودعا كذلك إلى وضع نهج متكامل للتخطيط والإدارة يشمل البلدان المساهمة بقوات باعتبارها أصحاب مصلحة أساسية في كل مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام. وإذا أريد استعادة السلام والاستقرار عن طريق دعم الاقتصادات فإنه ينبغي للمانحين الوفاء بالتزاماتهم بالإنعاش والتعمير. ولذا فقد ناشد المانحين أن يقدروا بدقة تبرعاتهم المحتملة لبناء السلام قبل أن يقدموا تعهداتهم؛ وأن يحولوا هذه التعهدات بمجرد تقديمها إلى أموال تصرف في أقرب وقت ممكن.

٧٧ - عند وضع استراتيجيات انسحاب للبعثات المقبلة يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي كلف أصلاً بإيفاد البعثة ذات الصلة تنفيذاً تاماً وتطبيق المعايير الموضوعية التي صدرت ولاية العملية على أساسها. فالفشل في التقيد بأيٍ من هذين المبدأين سيقوض الغرض من البعثة.

٧٨ - أضاف قائلا إن القيام بعمليات لحفظ السلام دون توافر العزم اللازم ينطوي على مخاطر هائلة. وقال إنه يرى أن خبرة جامو وكشمير ذات صلة، لأنها بيَّنت فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه تجاه شعب تلك المنطقة. وأردف قائلا إن الأمم المتحدة لم تبذل جهداً مستمراً لحل الأسباب الجذرية للتراع. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي إرادة سياسية كافية للحيلولة دون إندلاع نزاع في جنوب آسيا ولحل نزاع كشمير.

٧٩ - أشاد بحراس السلام الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلم وفي خدمة الأمم المتحدة. وأعرب عن سرور باكستان لاشتراكها في تقديم مشروع قرار بشأن إعلان اليوم الدولي لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأعرب عن التزامها بتحسين كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام بجميع جوانبها.

٨٠ - **السيد أولوغيم** (مالي): قال إن مالي ملتزمة بنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإن ضباط عسكريين وشرطة مدنية من مالي قد شاركوا في عدد من هذه البعثات، لاسيما في أفريقيا. كما وافقت حكومته على نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وتوفر له موارد بصفة منتظمة.

٨١ - استطرد قائلاً إن مالي تأمل بشدة في أن يراعي مجلس الأمن عند اتخاذ قراراته ما تبديه البلدان المساهمة بقوات من شواغل في مشاوراته معها. وإن ما قام به الاتحاد الإفريقي مؤخرا من إنشاء مجلس للسلم والأمن يمثل خطوة مهمة في إقامة نظام للأمن الجماعي والإنذار السريع. وقد اتخذت مالي فعلاً خطوات للتصديق على بروتوكول لإنشاء المجلس.

٨٢ - تحث مالي على تقوية قدرات الآليات الإقليمية ودعم مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا باعتباره آلية للتنسيق مع الشركاء دون الإقليمين في مجالات منع المنازعات وبناء السلام. وأعرب عن تأييد حكومته أيضا

لتوصية اللجنة الخاصة الداعية إلى إنشاء منصب مدير شؤون الإدارة في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

٨٣ - **السيد الأشيي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن القارة الإفريقية قد عانت أكثر من غيرها من الحروب الأهلية والإقليمية. وأعرب عن ترحيب وفده بالنجاح المحرز في بعض البلدان الإفريقية، مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وإريتريا. كما أعرب عن ترحيبه بإيلاء مجلس الأمن قدراً أكبر من الاهتمام بالمنطقة الإفريقية وإنشائه الفريق العامل المخصص لمنع المنازعات وحلها في أفريقيا، الذي يؤدي دوراً مهماً في حفظ السلام. وأضاف قائلا إنه ينبغي تقديم مساعدة مالية إلى المنظمات المماثلة حتى يمكنها أن تؤدي دورها بصورة كاملة.

٨٤ - أثنى وفده على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/56/863) وتقرير الأمين العام (A/56/732) المتعلق بتقوية قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ورحب وفده بالاقتراح الوارد في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/56/863 والداعي إلى إنشاء قاعدة لوجيستية ثانية للمخزونات الاستراتيجية في أفريقيا. وأوصى وفده بأن ينشأ في رئاسة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا مكتب اتصال مماثل للمكتب المزمع إنشاؤه في بروكسل، وآلية للتنسيق بين اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريق مجلس الأمن العامل المخصص لأفريقيا. وأوصى وفده أيضا بتحسين التنسيق بين الفريق العامل المخصص لمنع المنازعات وحلها في أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بجهود حفظ السلام وإيجاد السُبل المناسبة لتدريب القوات الإفريقية. وحث وفده على أن تظهر بعناية في الطلبات المقدمة من البلدان الإفريقية لإنشاء قوات لحفظ السلام وتزويدها بالدعم المادي واللوجيستي، كما حدث في أفريقيا الوسطى.

٨٥ - إن لمجلس الأمن أيضا مسؤولية كبرى عن ضمان السلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد فشل تماما في منع حدوث المذابح اليومية التي ترتكبها قوات الاحتلال والحصار المفروض على شعبٍ بأكمله. ولم تنجح قراراته في إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية. ومن المرجح جدا أن يؤدي استمرار الاحتلال إلى مزيد من التعصب والعنف.

٨٦ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن علميات حفظ السلام تؤدي دوراً حيوياً في إزالة التوترات، ولاحظ أن البعثات الراهنة تختلف عن البعثات السابقة في أنها تقدم مساعدة إنسانية وترصد انتهاكات حقوق الإنسان وتضطلع بمهام الشرطة وتساعد في بناء المؤسسات الحكومية. وأضاف قائلا إن هذه العمليات ضرورية لصيانة السلم والأمن الدوليين.

٨٧ - مازالت توجد بعض المسائل المعلقة التي يتعين معالجتها لتعزيز عمليات حفظ السلام. ومن الضروري تحديد أهداف وهيكل قيادة جميع العمليات بوضوح وتقوية التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، حتى يشمل مختلف مراحل عمليات حفظ السلام. وينبغي تقوية دور الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. ومن الضروري أيضا جعل الدول الأعضاء تمتثل أحكام المادة ١٧ من الميثاق لتحمل نفقات المنظمة حسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. كما ينبغي معالجة التدريب بصورة شاملة.

٨٨ - ترحب الكويت ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، المنشأة في سنة ١٩٩١. وقد أسهمت تلك البعثة إسهاما كبيرا في الحد من التوتر على الحدود، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأمن والاستقرار؛ بيد أن عدم امتثال

العراق قرارات مجلس الأمن أمر يدعو إلى القلق. ففي سنة ١٩٩٣ دفعت الكويت طواعية ثلثي ميزانية البعثة لإزالة أي مشاكل مالية. كما موَّلت الكويت بعثات أخرى لحفظ السلام. وفضلاً عن ذلك زودت الكويت البعثة بتسهيلات مدنية وعسكرية مختلفة. كما أقامت الكويت علاقات عمل مع قادة وقوات البعثة تضمنت التنسيق المستمر، بما في ذلك إنشاء مكتب اتصال.

٨٩ - **السيد حسين** (أثيوبيا): قال إن وفده يقدر الجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام وموظفيه لسد نواحي النقص الهيكلي في ضوء الموارد المحدودة المتاحة لتوسيع ولاية بعثات حفظ السلام. وهي استجابة في الوقت المناسب للدور المتعدد الأبعاد لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع من ناحية وبناء المؤسسات في المجتمعات بعد المنازعات من ناحية أخرى.

٩٠ - إن إقامة علاقة ثلاثية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من شأنها أن تساعد على تحسين التعاون لكنها تحتاج إلى مزيد من التقوية. وعلاوة على ذلك فإن موافقة الطرف المعني وحياد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن يكون محل تقيد تام.

٩١ - إن سوء تصرف حراس السلام، ولاسيما القيادة السياسية والعسكرية، خطر متنام على مصدوقية المنظمة وكفاءتها. وإن الانحياز وتسيس المسائل المحلية والتضليل لابد أن تشعل نار سوء التفاهم.

٩٢ - أعرب عن ترحيب أثيوبيا بمبادرة وكيل الأمين العام التي تدعو إلى وضع لائحة تأديبية لمعاقبة الأشخاص المتهمين بسوء التصرف الجسيم، الذين ينبغي أن يخضعوا للولاية القضائية للبلد المضيف أو البلد المساهم بقوات. بيد أنه ينبغي توسيع النطاق ليشمل سوء تصرف قادة عمليات حفظ السلام، وينبغي أن يجري حوار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة حول هذه المسألة الحساسة والمعقدة.

٩٣ - كما أعرب عن تأييد أثيوبيا لوضع برامج تدريبية خاصة وأنموطات تدريبية نوعية موحَّدة. وأردف قائلاً إنه ينبغي مواصلة تقوية التدريب الإقليمي القصير الأجل للشرطة المدنية والجنود العسكريين وتوسيع نطاقه لتلبية الاحتياجات السابقة للوزع. وأضاف قائلا إن أثيوبيا بوصفها بلداً ناشئاً في مجال المساهمة بقوات تلاحظ مع الارتياح الشديد أن دائرة التدريب والتقييم في إدارة عمليات نزع السلاح قد نظمت حلقات إقليمية.

٩٤ - استدرك قائلا إنه توجد حاجة أكبر إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لصيانة السلم والأمن الدوليين. ولذا فإن أثيوبيا تعلق أهمية كبرى على التعاون مع الاتحاد الإفريقي، ولاسيما في مجالي التدريب وتبادل المعلومات. وأعرب عن سرور حكومته لمعرفة أن الأمانة العامة قد قدمت مساعدة لتحسين نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الإفريقي. بيد أنه مازال يتعيَّن عمل الكثير فيما يتعلق ببناء القدرات في الاتحاد، بهدف تقوية آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها.

٩٥ - إن أثيوبيا بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة تؤكد مجدداً إيمانها بصيانة السلم والأمن الدوليين. وقد شاركت بحماس في بعثات في آسيا وأفريقيا تحت راية الأمم المتحدة، وستظل ملتزمة بمواصلة دورها في صيانة السلم والأمن.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠